توقعت بتخفيض ٣٠٪ في الأسعار

اسطوانات الغاز المنزلي .. حرب أسعار بين الحكومي والخاص

تقترب سوق اسطوانات الغاز المنزلي في اليمن من حرب أسعار بين مزودي السوق بهذه السلعة الهامة في الوقت الذي يبدو القطاع الخاص اليمني مصمماً على نزع الاحتكار الذي تمارسه الشركة اليمنية للغاز والبدء في عصر جديد تكون شركات تعبئة الغاز الخاصة في مأرب هي المسيطرة على تموين السوق وفقا لألية السوق الحر وما تقتضيه حرية التجارة .

وفيما دخلت مسألة التنافس في السيطرة على سوق اسطوانات الغاز المنزلي في اليمن بين الحكومة ممثلة في الشركة اليمنية للغاز والقطاع الخاص اليمني المنتج للغاز من محطات تعبئة أنشئت حديثا بمأرب مرحلة تكسير العظم هذه الأيام عبر توجه من الجانبين لإحداث تخفيضات تؤدي لقصم ظهر الطرف الآخر وبلا رحمة. تبرز حاليا في الأفق مخاوف من عدم قدرة الطرفين على الوفاء باحتياجات السوق خصوصا في ظل عدم توفر الإمكانيات للطرفين بشكل تجاري محترف الأمر الذي قد يعيد للأذهان أزمات الغاز المعهودة في رمضان خلال السنوات الماضية.

استطلاع/ احمد الطيار

لا ازمة

لأول مرة يمر النصف الأول لشهر رمضان الحالي منذ أكثر من ٧ سنوات بدون أي زمة غاز منزلي تطال السوق اليمني وهذا يرجع لتشبع السوق بالاسطوانات سواء التي تجلبها شركات القطاع الخاص أو المعارض التابعة لشركة الغاز الحكومية واستبعد مسئولون بمحطات تعبئة اسطوانات الغاز بصنعاء حدوث أزمة غاز حاليا إن استمرت الظروف الأمنية والسياسية على هذا الحال ،مؤكدين أن هناك اتجاهات تدور لتخفيض الأسعار وانهم ابلغوا خلال الفترة القريبة الماضية عن نية الشركة اليمنية للغاز تنفيذ تخفيضات في الأسعار بما قد يصل إلى ٣٠٪ بغرض كسر النشاط الجديد لشركات تموين اسطوانات الغاز القادمة من مأرب في خطوت تظهر حربا خفية بين الطرفين.

وقال المسئولون انهم ابلغوا بتوجه لدى شركة الغاز الحكومية لتخفيض اسعار اسطوانات الغاز الى مادون ١٠٠٠ ريال لتباع للمستهلك بحدود ١١٠٠ ريال أي بأقل من ٣٠٠ ريال عن سعرها الحالي البالغ ١٤٠٠ ريال وهو امر يراد منه هدفان الاول احداث خسارة مدوية لموردي اسطوانات الغاز القادمة من محطات التعبئة التابعة للشركات في مأرب والثاني إعادة المستهلكين الى شراء اسطوانات الغاز عبر معارض شركة الغاز وبأسعار منافسة.

الامكانيات

وفقا لرأي خبراء سوق أنشطة وتجارة الغاز المنزلي في اليمن لا تستطيع الشركة اليمنية للغاز الوفاء بتعهداتها بتموين السوق اليمني بالأسعار التي تحاول البيع بها مستقبلا والسبب كما يقول المهندس نبيل احمد الاهنومي يكمن في أن الشركة ليس لديها مصدر مضمون لإمدادات الغاز المسال لأنها حاليا تعتمد على الاستيراد من الخارج والتعبئة في مصافي عدن وهذا يكلفها ضعف أسعار البيع الحالي في السوق.

كما تكمن مشكلة الشركة اليمنية للغاز في أن خط امداداتها من مأرب لايزال مقطوعا ولهذا فالغاز الدي توفره للسوق حاليا هو من الغاز المستورد بالدولار وهذا بحد ذاته تكلفة الاسطوانة منه تصل الى ١٣٠٠ ريال على الاقل أي انها تبيع للسوق بخسارة.

وفي نفس الإطار تعجز الشركات الخاصة والتي تزود السوق حاليا عبر محطات التعبئة في مأرب من الوفاء باحتياجات السوق كاملا والسبب يعود الى انها لا تستطيع توفير سوى ٦٠٪ من الاحتياجات للعاصمة صنعاء و١٠٠٪ للمحافظات القريبة من مأرب ويرجع هذا الضعف الى سببين كما يقول المهندس فهد الرحبي كبير مهندسي أحد شركات مأرب الخاصة وهما أن اسطول النقل للشركات الخاصة هو اسطول بدائي بالدرجة الاولى فهم يعتمدون على مسوقين يمتلكون ديونا كبيرة تسوق الاسطوانات الى شارع خولان ومن هناك توزع بسيارات نقل خفيف الى اصحاب المعارض والى نقاط التوزيع في الشوارع وهذا يؤثر على الامدادات بشكل كبير نظرا لظروف الطرقات والسيارات نفسها، والعامل الثاني يعود إلى ضعف قدرة محطات التعبئة الخاصة في مأرب فهي محطات صغيرة نسبيا ولا تستيع الوفاء ١٠٠٪ باحتياجات بلد كاليمن باكمله.

تنافس غير متكافئ

عكس التنافس في السيطرة على سوق اسطوانات الغاز في اليمن وضعا غريبا من الناحية الاقتصادية وفقاً للقانون لاتزال شركة الغاز هي المزود الوحيد لمادة الغاز المنزلي في السوق اليمنية كما أن ظهور الشركات الخاصة وسوقها الكبير من التموين والتسويق للاسطوانات يقلق الخبراء خاصة وان هذا السوق يمتلك نشاطا يوميا يقدر بمليارات الريالات ويبدو أن لعاب رجال اعمال ونافذين في اليمن من الناحية القبلية والتجارية وراء الاتجاه نحو هذا السوق المربح ولو بالتعدي على القوانين واللوائح التجارية.

وهناك من يفسر قيام شركات للغاز من القطاع الخاص بهذا المستوى بأنه إيعاز من مستثمرين لهم صلات بقطاع النفط والغاز فقدوا مصالحهم عقب التغيير الذي حصل في اليمن فاتجهت اعينهم نحو هذا السوق المربح جدا وفيه مليارات الريالات تدار يوميا،اما قيام مسئولي شركة الغاز بالدفاع المستميت عن السوق ولو في ظل انعدام الغاز المحلي فيعود الى تقاضيهم عمولات الاستيراد من الشركات الخارجية والتي زودت السوق المحلية طيلة العام ٢٠١١م .

دفاع

كان المدير التنفيذي للشركة اليمنية للغاز المهندس انور سالم حسان قد اعترف قبل رمضان الحالي ان معارض الشركة في امانة العاصمة لاتزال مغلقة وان الشركة بدأت بفتح ستة منها فقط فيما اكد ان العاصمة صنعاء تمون بالأسطوانات من قبل الشركات الخاصة في مارب وعبر سوق شارع خولان الشهير في العاصمة .

حسان وفي خضم تصريحاته الإعلامية قال انه تم تعبئة اكثر من ٤٠ الف اسطوانة غاز خلال يوم واحد فيما سيتم استكمال تعبئة اكثر من ٣٥٠ الف اسطوانة غاز ستكون جاهزة لإنزالها الى الاسواق عند الحاجة متجاهلا الاشارة الى أن صنعاء تستهلك يوميا اكثر من ٦٠ الف اسطوانة على اقل تقدير.

وسائل النقل

يبدو أن معركة المنافسة على سوق تموين اسطوانات الغاز في اليمن ستحسم لمن يمتلك اسطول النقل المناسب لهذه السلعة وهذا ما تعول عليه شركة الغاز والتي تمتلك اسطولا من الناقلات للغاز في حدود ٩٠ قاطرة وهو ما يؤكد انها تلعب بطريقة ذكية لإلحاق الهزيمة بشركات القطاع الخاص والتي تفتقر الى القاطرات وتعتمد على الشاحنات الكبيرة والدينات للتوفير الاسطوانات عبر طريق مأرب صنعاء الوعرة ،ويشير المهندس الاهنومي الى أن شركات الغاز الخاصة كانت تزمع نقل الشاحنات عبر طريق البيضاء صنعاء ابتداء من مارب لكن التكلفة كانت مرتفعة ففشلت خطتها لاغراق صنعاء بالأسطوانات وبالتالي تخفيض الاسعار الى مادون ٩٠٠ ريال .

غش الاوزان

تبرز من جهة اخرى عمليات واسعة في الغش في وزن الاسطوانات ففيما تأتي الاسطوانات من شركات مأرب بتعبئة قد لاتصل الى ٢٠ لترا نجد محطات كالمفزر والحظا تعبئ الاسطوانات بزنة ٢٤ لتراً وهناك تعبئات برزت مؤخرا من محطات تعبئة الغاز للسيارات اذ تقوم هذه المحطات بتعبئة الاسطوانات بالكمية التي يريدها الزبون وبحسب الإمكانية المادية أي أن يمكن التعبئة ب٥٠٠ ريال او ٧٠٠ ريال او ١٠٠٠ ريال وغير ذلك وهذا تطور لم تكن السوق اليمنية تشهده.

إحصائيات

تستهلك السوق اليمنية من الغاز المنزلي يوميا ٢٤٦٠٠ برميل وحسب إحصائيات الشركة اليمنية للغاز يقوم القطاع ١٨ بمارب بتغطية ٢٢٠٠٠برميل يوميا فيما بلغت مساهمة مصفاة عدن ٢٦٠٠برميل يوميا، بينما بلغت الواردات الموسمية ٢٥٠٠٠٠ برميل خلال العام ٢٠١٠م.

ويقوم مشروع الغاز الطبيعي المسال أيضا بتزويد المؤسسة العامة للكهرباء بـ ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا لتوليد الطاقة الكهربائية.

الانتاج الخاص

ترعى الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال على مايبدو تزويد محطات التعبئة الخاصة بمأرب بالغاز الطبيعي وفقا لاتفاق عقد مع شركة تنمية المحدوة لبناء مشروع وحدة جديدة لتخزين الغاز المنزلي في محافظة مأرب بجوار وحدة الإنتاج المركزي رقم ٢ والتي تم إنشاؤها من قبل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في القطاع ١٨بمشاركة شركة صافر و هوك بيركسان منتصف العام ٢٠١٠م ومنذ منتصف العام الماضي ٢٠١١م قامت كل من الشركة اليمنية للغاز (الحكومية) وشركة صافر بتشغيل المشروع والبيع للمحطات الخاصة وبدء تزويد السوق بالأسطوانات عبر شركات القطاع الخاص .

ووفقا للشركة تساهم هذه المنشآت الجديدة في زيادة إنتاج الغاز المنزلي بنسبة (٢١,٠٠٠) برميل يوميا ابتداء من صيف العام ٢٠١٢م .

وزير الزراعة يبحث مجالات التعاون والدعم الأمريكي لقطاع الزراعة في اليمن

■ ،،صنعاء/ سبأ

بحث وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أمس بصنعاء مع المسئول الفني بمنظمة الشراكة الدولية السيدة ستيفاني، مجالات التعاون والدعم الأمريكي لمجالات وأنشطة القطاع الزراعي في اليمن لتعزيز دوره في الأمن الغذائي.

ونوه وزير الزراعة والري بالتعاون الوثيق بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات خاصة في القطاع الزراعي وبما يقدمه الجانب الأمريكي سواء من خلال مشروع استجابة وبرنامج الأمن الغذائي واللذان حققا العديد من النجاحات في دعم الوزارة وبناء القدرات وتطوير الكادر الوظيفي.

وعبر الوزير عن تطلعه لمزيد من الاستمرار في تقديم الدعم لقطاع الزراعة في اليمن ومساندة توجهات الوزارة في مجال تنمية الثروة الحيوانية ودعم أنشطة وخدمات تشجيع المرأة الريفية، إلى جانب التوسع في تنفيذ مشاريع ذات جدوى اقتصادية تساعد في الحد من الفقر في المناطق الريفية، وكذا المساعدة في تأسيس منظومة تسويقية متكاملة للسلع الزراعية بالاشتراك مع القطاع الخاص.

من جانبها أكدت المسئولة الأمريكية استعداد بلادها دعم مسارات التنمية الزراعية في اليمن في إطار التعاون والعلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

مبينة أن اللقاء فرصة للتعرف على احتياجات الوزارة من الدعم الأمريكي في الجوانب التقنية وتكوين آلية واضحة لتقديم الدعم خلال المرحلة القادمة من خلال إعداد وثيقة تتضمن عددا من الأنشطة المطلوب تنفيذها في قطاع الزراعة والري في اليمن وبما يعزز من دور هذا القطاع الحيوي والهام في توفير الأمن الغذائي.

حضر اللقاء وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم وعدد من المسئولين.

وصول الشحنة الأولى من نفط خام مارب إلى ميناء عدن

■ ،،عدن/ سبأ

وصلت أمس إلى ميناء الزيت التابع لشركة مصافي عدن الباخرة (ايرو بروجرس) قادمة من ميناء رأس عيسى وعلى متنها الشحنة الأولى من نفط مارب الخام والمقدرة بنحو ٦٣٠/ ألف برميل بما يعادل ٨٠/ ألف طن متري .

وأوضح المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن الدكتور نجيب منصور العوج لـ (سبأ) انه تجري حاليا في ميناء الزيت الترتيبات الفنية لإفراغ حمولة الباخرة.. مشيرا إلى أن وصول هذه الشحنة جاء بعد جهود حثيثة ومتابعة متواصلة من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية الذي وجه بإصلاح أنبوب النفط وإعادة ضخ نفط مأرب الخام بصورة عاجلة.

وعبر الدكتور العوج عن تقديره لجهود القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية وللفريق الهندسي التابع لشركة صافر لإنتاج النفط الذي قام بإصلاح الأنبوب في وقت قياسي.. مؤكدا ان وصول هذه الشحنة سيسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وسيعيد تشغيل المصفاة وتوهج شعلتها المتوقف منذ أكثر من عام.

وأشار إلى أن وصول هذه الشحنة جاء متزامنا مع قطع الشركة لشوط كبير في مشروع تحديث المصفاة وتطويرها سواء من خلال التحديث الجزئي أو إنهاء الدراسات الفنية والهندسية للوحدات أو من خلال الموافقة على إدراج مشروع تطوير وتحديث المصفاة ضمن المشاريع الإستراتيجية للبمن والتي ستقدم لمؤتمر المانحين الذي سيعقد في الرياض بعد قرابة شهرين.

ودعا الدكتور العوج إلى تكاتف جهود الجميع من اجل إنجاح مشروع التحديث والتطوير للمصفاة.. لافتا إلى أن هناك شركة أجنبية متخصصة يتم حاليا التواصل معها لوضع اللمسات الفنية والمالية وسيتم في القريب العاجل بعد الاتفاق معها على الخطوات العملية لانجاز هذا المشروع الاستراتيجي العملاق.

اليمن يتراجع في مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات

■ ،،خاص/الثورة

كشف تقرير حكومي أن اليمن تراجعت في مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص حيث تراجعت إلى المرتبة ٢٤ في نهاية عام ٢٠٠٩م وذلك من المرتبة ٢٠ في عام ٢٠٠٦م.

ويشكل قطاع الصادرات المحور الأساس للتنافسية الدولية حيث تعد عناصر الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات أهم السمات التي تعكس تنافسية الاقتصاد في الأسواق الدولية.

ولفت التقرير إلى أنه في هذا المجال تشير النتائج إلى أن أداء اليمن اتسم بالضعف خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حيث تراجعت اليمن طبقا لهذا المؤشر إلى أسفل قائمة المؤشر أي الترتيب ٢٤ عام ٢٠٠٩م بدلا من ٢٠ عام ٢٠٠٦م. وتتمثل أهم نقاط الضعف حسب هذا المؤشر في انخفاض نسبة السلع المصنعة والمصدرة إلى إجمالي الصادرات و انخفاض حصة الصادرات من التجارة العالمية , و انخفاض معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي, و انخفاض متوسط نصيب الفرد من الصادرات.

حجر: هناك اختلال حقيقي في الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني

■ ،،خاص/الثورة

أكد الخبير الاقتصادي أحمد حجر أن هناك اختلالاً حقيقياً في الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني مشيراً إلى أن الخطط الإنمائية قد فشلت في احداث تحسن حقيقي ومقبول اقتصادياً .

ولفت إلى أن القطاعات التقليدية غير المنظومة والعشوائية لا تزال تساهم بجزء هام من الناتج والدخل القومي والجزء الأكبر من فرص العمل ومن الوحدات الإنتاجية ، وهذا ما شكل صعوبة حقيقية في عملية حصر المكلفين الفعلي في مختلف الأوعية الإيرادية وفي تقدير الربط على المكلفين وفي عملية التحصيل والتوريد والبت في طعون المكلفين وفي عملية المتابعة والتقييم ، بل وفي تفشي ظاهرة الفساد وتعاظمها وفي التكاليف التي تتحملها خزينة الدولة في تحصيل إيراداتها . وبين ضعف معدلات النمو الحقيقية في العديد من الأنشطة الاقتصادية وتنوعها وبالتالي انخفاض معدلات نمو الإيرادات غير النفطية .